إمارة جبهة النصرة: من حروب التنظيمات إلى حروب الإمارات

■ عامر نعيم الياس*

نشرت مواقع تابعة لتنظيم القاعدة تسجيلاً صوتياً قيل إنه لقائد جبهة النصرة، الذراع الرسمية للقاعدة في سورية، أبي محمد الجولاني يخاطب فيها أنصاره في اجتماع لقيادات النصرة يعتقد أنه في ريف حلب، أعلن خلاله إقامة «إمارة الشام» في مناطق انتشار التنظيم، إمارة لا شرعية لسواها في الشام، ومما جاء في التسجيل، الذي حذف من غالبية المواقع التي انتشر عليها، «قد آن الأوان أيها الأحبة لنقيم إمارةً إسلامية على أرض الشام، نطبق حدود الله عز وجل، ونطبّق شرعه بكل ما تقتضيه الكلمة من معنى. من دون تهاون أو استهانة أو مداراة، إمارة تحفظ حقوق المسلمين وتصون حرماتهم تجبي الزكاة وتقيم الحدود». وأضاف الجولاني لمريديه: «أنتم أصحاب المشروع فلا يزايدن عليكم أحد. بيدكم مفتاح هذه الإمارة لا ينازعكم أحد غيركم لا في الشام ولا في خارجها». أما في ما يخص الصراع مع أبي بكر البغدادي وإعلانه دولة الخلافة، قال الجولاني: «هذا الخليفة باطل حتى لو قام بإعلان الخلافة ألف مرة، لا يجب على أحد أن ينخدع بهذا الأمر».

في سياق متصل ذكرت «تليغراف» البريطانية في تقرير أن «بيانات صدرت عن حركة طالبان في أفغانستان تحث المقاتلين في العراق وسورية على التوحد والامتناع عن الحكم ضد أي شخص آخر من دون وجود دليل»، فهل نحن أمام تحرك منسّق بين القاعدة وذراعه في سورية؟ هل تندرج خطوة الجولاني في سياق رفع معنويات أنصاره بعد تراجعهم الملحوظ في شرق سورية في مواجهة مد الدولة الإسلامية؟ هل يحاول الجولاني بهذا الإعلان استقطاب جزء من المقاتلين الأجانب الذين ازدادت هجرتهم بعد إعلان دولة الخلافة؟

مما لا شك فيه، أن ظهور النصرة وبيانات القاعدة في أفغانستان تؤشر إلى الآتي:

انتقال المواجهة بين تنظيم الدولة الإسلامية والفصائل المتحالفة معه، وبين النصرة والفصائل المتحالفة معها من حرب الفصائل إلى حرب الإمارات ومناطق النفوذ مع ما يعنيه ذلك من فصل دموي جديد في حرب الإخوة على الأرض السورية، التي تجعل ما سبق من معارك بينهما بمثابة فاصل ترفيهي.

انتشار التنظيمات الإرهابية الوهابية المتطرفة في سورية والعراق يكتسب بعداً أكثر شرعية، حتى ولو نظرياً بإعلان الدول والإمارات، وهو ما يساهم بشكل كبير في إذكاء روح النزعات الانفصالية التقسيمية التي تستهدف المنطقة، الأكراد في العراق مثالاً.

حرب القاعدة بدأت منذ إعلان البغدادي الخلافة، ولعل في بيان القاعدة المتزامن مع تسريب خطاب الجولاني ما يؤشر إلى اتساع أطر هذه الحرب وشموليتها التي تتجاوز سورية والعراق إلى مستوى إدارة حرب بالوكالة في هذا التوقيت بين القاعدة القديمة ممثلة للخط المنضبط في إطار الاستراتيجية الأميركية، والقاعدة الجديدة ممثلة بتنظيم الدولة الإسلامية الذي تستمر شيطنته منفرداً في توجه فاضح لدعم طرف على حساب طرف آخر، وخير مثال على ذلك البيان الذي أصدره العلماء المسلمون في بريطانيا والذي نشرته صحيفة «ايفنينج ستاندارد» البريطانية، وجاء فيه: «إن المجلس الإسلامي البريطاني ومنظمات إسلامية أخرى ترى بأن المقاتلين الذين يقاتلون مع داعش يعملون بما يخالف قيم الدين الإسلامي».

توقيت إعلان دولة الخلافة التي يحكمها البغدادي اندرج في أحد أهدافه، باجتذاب أكبر عدد ممكن من الولاءات والبيعات والمقاتلين الأجانب لترجيح الكفة العددية للتنظيم في مواجهة التنظيمات الأخرى، ويبدو أن الجولاني أراد إضافةً إلى رفع معنويات أنصاره، الإيحاء بقدرة جبهة النصرة على المواجهة واجتذاب جزء من المقاتلين الذين يستمرون بالتدفق إلى سورية.

* كاتب سوري

المقاومة تحدث مفاجأة بتحديد توقيت قصف تل أبيب و«إسرائيل» بعد فشل عدوانها الجوي خائفة من الغرق في مستنقع غزة

■ حسن حردان

خوف «إسرائيل» من التورط في حرب برية والغرق في مستنقع غزة الذي سيكون أخطر بألف مرة من المستنقع اللبناني وعدم استعدادها لدفع الثمن السياسي والعسكري لإعادة احتلال غزة أو القيام بعمل عسكري كبير، هو ما يجعل القرار «الإسرائيلي» يتأرجح متخبطاً بين الاستمرار في القصف الجوي الذي فشل في إسكات صواريخ المقاومة ومنعها من التساقط في العمق الصهيوني، واستعراض الحشود العسكرية «الإسرائيلية» حول غزة التي بات الهدف منها كما يستشف من مواقف وتصريحات المسؤولين الصهاينة وتحليلات الصحافة «الإسرائيلية»، محاولة التهديد بغزو بري لأجل تحسين شروط التفاوض «الإسرائيلية»على وقف النار.

فصناع القرار في كيان العدو باتوا أقرب إلى الاقتناع باستحالة تحقيق نصر عسكري ضد المقاومة، ولهذا حددت «إسرائيل» هدفاً متواضعاً لحربها وهو إعادة الهدوء إلى الجنوب ووقف إطلاق الصواريخ. وكشفت أول محاولة «إسرائيلية» برية عبر البحر فشل في مباغتة المقاومة التي كانت في جاهزية لعمليات الكوماندوس «الإسرائيلية» وتمكنت من قتل أربعة جنود صهاينة، ما خيّب الآمال «إسرائيلية» في تحقيق المفاجأة في الميدان، فيما جاءت المفاجأة الحقيقية من المقاومة عندما أنذرت «الإسرائيليين» بقصف تل أبيب قبل ساعة من تنفيذ عملية القصف التي أنجزت بنجاح وهو ما أحدث صدمة كبيرة في الكيان الصهيوني.

من هنا فإن مشهد المواجهة بين المقاومة والعدو يؤشر إلى أنّ حكومة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو تعاني مأزقاً كبيراً نابعاً من ثلاثة عوامل:

العامل الأول: افتقاد الجيش «الإسرائيلي» إلى المعلومات الاستخبارية بشأن قدرات المقاومة وأماكن تموضع منصات صواريخها ومخازنها. ومصانع تصنيع الصواريخ، ما جعله بحالة عمى استخباري على غرار ما عاناه في حرب 2006 في لبنان، وهذا العمى تأكد عندما فشلت غارات الطيران الصهيوني التي بلغت أكثر من ألف غارة في وقف إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه العمق الصهيوني، وكان لافتاً أنه في أعقاب كل هذه الغارات الصهيونية توجيه المقاومة ضربة قوية وموجعة لـ«اسرائيل» بقصف تل أبيب بصواريخ من نوع جي 80 صناعة محلية، ما أصاب الصهاينة بالهلع والرعب ودفعهم للنزول إلى الملاجئ.

العامل الثاني: فشل العدوان الجوي في إسكات صواريخ المقاومة، وإخفاق عملية الكوماندوس في البحر، زادا من المأزق «الإسرائيلي» وضاعفا من تردد حكومة العدو في الإقدام على غزو بري في ضوء عدم امتلاكها المعلومات بشأن ما تمتلكه المقاومة من قدرات في المواجهة البرية من ناحية، وعدم القدرة على التحكم بمآل الحرب ومدتها، فهي تستطيع بدء الحرب البرية لكنها لا تملك القدرة على إنهائها متى أردت من ناحية ثانية، إضافة إلى أن «إسرائيل» قلقة من أن تؤدي الحرب البرية ليس إلى تكبيدها خسائر كبيرة في الأرواح والدبابات فقط، بل إلى الفشل في منع استمرار إطلاق صواريخ المقاومة، ما يجعلها في وضع ضعيف جداً في عملية التفاوض على شروط وقف النار وسحب جيشها من أطراف غزة، وبالتالي يجعل المقاومة في وضع أقوى لفرض شروطها للتهدئة، ما يعني أن «إسرائيل» ستكون أمام استحقاق تعرضها لهزيمة عسكرية وسياسية في آونة واحدة، قد تكون أقسى من هزيمة 2006 إذا ما أخذنا في الاعتبار وضع غزة كمساحة صغيرة جداً وجغرافية منبسطة والحصار المفروض عليها من سنوات.

العامل الثالث: عدم قدرة الحكومة «الإسرائيلية» على فرض معادلة «هدوء مقابل هدوء» أي وقف العدوان الجوي الحالي، لأن المقاومة تمكنت من فرض معادلة من توازن الردع باستمرارها في إطلاق الصواريخ بوتيرة مدروسة وقدرة على التحكم بشكل فاجأ العدو وأربكه.

ولهذا فإن نتنياهو ليس قادراً على الوصول إلى وقف النار مقابل فرض وقف تصنيع الصواريخ في غزة فحسب، بل هو غير قادر على تحقيق هدفه المتواضع الذي أعلنه منذ البداية وهو «الهدوء مقابل الهدوء». وما يعمق مأزق نتنياهو رفض المقاومة لهذا الشرط وطرحها شروطاً مضادة، أهمها إطلاق سراح الأسرى الذين أفرج عنهم في صفقة الجندي شاليط، وفك الحصار عن غزة ووقف الاغتيالات والاعتقال وصولاً إلى طرح شرط وقف الاستيطان في الضفة والقدس.

على أن طبيعة الشروط التي سيرسو عليها أي اتفاق لوقف النار، سيكون حتماً مرتبطاً بنتائج المعركة في الميدان ومدى قدرة كل طرف على تحمّل حرب الاستنزاف الجارية حالياً، والتي يبدو فيها الشعب الفلسطيني أكثر استعداداً وقدرة على الصمود فيها وتحمل أكلافها من «الإسرائيليين» الذين عبروا منذ الأيام الأولى عن حالة من الهلع والخوف واللجوء إلى مغادرة الكيان وعدم تأييد الغالبية منهم للذهاب إلى حرب برية.

لذلك يرى كثير من المحللين أن «إسرائيل» الآن في ورطة حقيقية نابعة من مأزق خياراتها العسكرية المسدودة الأفق، ولهذا هي تبحث الآن عمن ينقذها ويساعدها في النزول من أعلى الشجرة، وفي هذا السياق طلبت من وراء الكواليس مساعدة حليفتها واشنطن للتدخل عبر دول الخليج ومصر للتوصل إلى وقف نار يحفظ ماء الوجه لـ«إسرائيل».

«موقع يديعوت أحرونوت»: «إسرائيل» وحماس تسلمتا مسودة اتفاق لوقف إطلاق النار

ذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرنوت» أن «إسرائيل» وحركة حماس، تسلمتا مسودة الصيغة المقترحة للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار المتكوّن من شقين: الأول أمني والثاني اقتصادي – مدني.

وقالت الصحيفة: «إن حركة حماس تطالب بالإفراج عن أسرى صفقة شاليط، الذين اعتقلوا مجدداً خلال الحملة الأخيرة للقوات «الإسرائيلية» في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، رداً على اختطاف المستوطنين الثلاثة، إضافة إلى الإفراج عن قادة الحركة الذين اعتقلوا في الضفة الغربية».

وأضافت: «إن تراجع حدّة القصف «الإسرائيلي» على قطاع غزة، وحدّة إطلاق الصواريخ الفلسطينية في الساعات الأخيرة على «إسرائيل»، يهدف إلى إعطاء فرصة للجهود الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، إذ أقنعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي بإعطاء فرصة للجهود التي يبذلها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في هذا السياق».

وبحسب الصحيفة فقد «رفض نائب وزير الحرب «الإسرائيلي» داني دانون، التطرق إلى جهود الوساطة هذه، رافضاً تأكيد أو نفي وجود مثل هذه الاتصالات».

من ناحية ثانية نقلت الصحيفة عن قائد سلاح الجو «الإسرائيلي»، الجنرال أمير ايشيل قوله: «بإمكان الطيران الحربي «الإسرائيلي» تدمير المنظومة الصاروخية لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وتدمير الأنفاق، من دون الحاجة إلى عملية برية واسعة النطاق قد تنطوي على خسائر وأخطاء». وقالت: «إن الجنرال ايشل كان يحاول بتصريحاته هذه إقناع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الحرب موشيه يعالون ورئيس الأركان بيني غانتس، بأن سلاح الجو يستطيع بواسطة الغارات الجوية، والمعلومات الاستخبارية المتوافرة لديه، ضرب أهداف كثيرة في وقت قصير».

وأضافت الصحيفة «أن نتنياهو ويعالون وغانتس، وافقوا بشكل جزئي على أقوال إيشل، وأعطوا سلاح الجو الفرصة للعمل بموجب هذه الاستراتيجية».

وزعمت «يديعوت أحرنوت»: «أن الأجهزة الاستخبارية «الإسرائيلية»، ترى أن هذه الوسيلة فعّالة وتؤثر في الإرادة القتالية لدى الفصائل الفلسطينية، وتندرج في اطار تدمير البنى التحتية للفصائل الفلسطينية. هذا في وقت استكمل الجيش استعداداته للدخول براً إلى القطاع، بانتظار قرار رئيس الحكومة ووزير الحرب».

وقالت «يديعوت أحرونوت»: «عملياً، يتعلق الأمر باتفاق ليس بين «إسرائيل» وغزة فقط، بل يضم أيضاً المصريين والسلطة الفلسطينية. كل هذه الجهات لديها ما تقدمه وما تأخذه من اتفاق وقف النار لكن المصريين وحدهم لديهم القدرة على أداء دور الوسيط. أردوغان لم يعد يُعدّ جهة موثوقاً بها بالنسبة إلى «إسرائيل» منذ مدة. والقطريون أيضاً الذين يدعمون حماس يمكنهم العمل لكن عبر مصر فقط». وأضافت: «إن حماس ضاعفت قوتها 20 مرة منذ عملية «عمود السحاب» العسكرية، في تشرين الثاني من العام 2012، وذلك من دون الاستعانة بتهريب أسلحة من السودان أو إيران».

وشددت الصحيفة على أن «حماس ضعفت أقل مما تحاول «إسرائيل» بثه» وأن شعبة الاستخبارات العسكرية «الإسرائيلية» على علم بذلك»، وأشارت إلى أن «الجيش «الإسرائيلي» انجر إلى جولة القتال الحالية وأن عملياته متعثرة ولذلك فإنه فقد، منذ بداية جولة القتال، القدرة على المفاجأة ولم ينجح في تصفية قياديين في حماس أو تدمير صواريخ طويلة المدى».

في المقابل عكست «يديعوت أحرنوت» استمرار حال الارتباك والضبابية على صعيد القرار «الإسرائيلي» في ما يخص الإقدام على تنفيذ هجوم بري ضد غزة، فثمة من يعتبر الحشود «الإسرائيلية» على حدود القطاع استعراضاً وحرباً نفسية، بينما يقول رأي آخر بأن «إسرائيل» ستجد نفسها مضطرة إلى الدخول براً بعد فشل الضربات الجوية في وقف صواريخ المقاومة... لكن الدخول في الهجوم البري سيكون مكلفاً لـ«إسرائيل».

وفي هذا الإطار تحدثت الصحيفة عن تناقض داخل القيادة العسكرية «الإسرائيلية»، ففي وقت أشارت إلى وجود «إجماع بين ضباط هيئة الأركان في الجيش «الإسرائيلي» على ضرورة تنفيذ عملية برية هدفها توجيه ضربة مدمرة وطويلة الأثر لبنية «الإرهاب»، على حد تعبيرها. لفتت إلى «طلب قائد سلاح الجو مزيد من الوقت لمواصلة الغارات الجوية قبل اللجوء إلى الحملة البرية». ولعل هذا التباين داخل الجيش «الإسرائيلي» دليل على حال الارتباك والضبابية التي تحيط بقرار الدخول في عملية برية لقطاع غزة.

«هآرتس»: مخاوف تلفّ الهجوم البري

قالت صحيفة «هآرتس»: «إن «إسرائيل» لن تقدم على شن عدوان بري على غزة خوفاً من التورط وتكبيد جيشها خسائر بشرية». وأضافت: «إن هناك مخاوف من شن هجوم بري «إسرائيلي» على قطاع غزة»، واعترفت بأن «الأضرار الكبيرة التي تلحقها الهجمات الجوية «الإسرائيلية» بقطاع غزة لم ترغم حركة حماس على الإسراع لوقف إطلاق الصواريخ، فالتوصل إلى وقف النار مرتبط قبل كل شيء بالآلية السياسية لإنهاء القتال».

وتابعت الصحيفة العبرية: «يبدو أن «إسرائيل» غير مستعجلة للانتقال إلى المرحلة البرية، وهذا نابع من محاولة استنفاد الاتصالات السياسية لوقف إطلاق النار». ومضت بالقول: إن «تردد الوزراء «الإسرائيليين» مرتبط بالخشية من الظهور كمن يوافق على إنهاء القتال بالتعادل مع حماس التي ستصور ذلك انتصاراً، والخوف من التورط وتكبيد الجيش «الإسرائيلي» خسائر بشرية».

وخلصت الصحيفة إلى: «إذن هناك توافق على المستويين السياسي والأمني على عدم الإسراع نحو إطلاق عملية برية ضد القطاع».

القناة الثانية: «إسرائيل» تسعى لاتفاق تهدئة طويل الأمد والمقاومة الفلسطينية فعلت ما لم تفعله الجيوش العربية

قالت القناة الثانية العبرية، تعقيباً على تنفيذ المقاومة الفلسطينية تهديدها بضرب تل أبيب بالصواريخ: «إن فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فعلت ما لم تفعله الجيوش العربية».

وذكر أحد المحللين في القناة ضمن برنامج حواري: «أن حماس فعلت ما لم تفعله الجيوش العربية، إذ لم يجرؤ أحد على قصف تل أبيب، بمن فيها حزب الله».

وأضافة القناة «الإسرائيلية» الثانية: «أن الحكومة «الإسرائيلية» تسعى للتوصل إلى اتفاق تهدئة طويل الأمد وتميل لقبول مبادرة قطرية للتهدئة».

ووفق تقرير القناة الثانية فإن ««إسرائيل» وحماس تلقتا عرضين لوقف إطلاق النار، واحد تقدم به مدير الاستخبارات التركية، والآخر من قطر، إلا أن «إسرائيل» رفضت المقترح التركي بسبب علاقة المسؤول التركي الوثيقة مع إيران، وتميل لقبول المقترح القطري».

وقال التقرير: «إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يلوّح بتصعيد الحرب إذا لم يجر التوصل إلى اتفاق تهدئة طويل. ونقل عنه قوله إن اتفاق التهدئة يجب أن يتضمن وقفاً تاماً لإطلاق نار ولمدة طويلة، وإذا لم يتحقق ذلك بوسائل سياسية – فإن «إسرائيل» ستصعد حملتها العسكرية بما في ذلك الاجتياح البري».

وأضاف التقرير: «أبلغ الطرفان بضرورة أن يكون الرئيس الفلسطيني محمود عباس، طرفاً مركزياً في الوساطة». فيما نقل التقرير عن مسؤول سياسي «إسرائيلي» قوله: «حتى هذه اللحظة لم يعرض علينا أي مقترح يضمن الهدوء لفترة طويلة».

كما ذكرت القناة الأولى في التلفزيون «الإسرائيلي»: «أن مصر وقطر تعكفان على بلورة اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، يستند إلى تفاهمات عملية «عمود السحاب» عام 2012، ويتضمن رفع الحصار المفروض على قطاع غزة وإعادة فتح معبر رفح، على أن يتولى ممثلون عن السلطة الفلسطينية وليس حماس، مسؤولية الإشراف على المعبر، بحسب الطلب المصري».

من جهة ثانية، اعترفت القناة: «إن الغارات الجوية المكثفة ومئات أطنان المتفجرات التي ألقتها الطائرات «الإسرائيلية» على القطاع، لم تكشف حتى الآن إشارات انكسار لدى الفلسطينيين»، مشيرة إلى أن «الوضع الميداني يشير إلى نوع من التعادل بين الطرفين، إذ تواصل «إسرائيل» هجومها من دون توقف، فيما تواصل حماس من طرفها إطلاق الصواريخ، ولكن لم ينجح أحد من الطرفين بخلق وضع يسمح له بحسم المعركة، ما يعني أن الأمور ستتجه نحو مزيد من التصعيد».

معهد «ستراتفور»: الهجوم البري على غزة فرصة للمقاومة... وقلق «إسرائيلي» من الفشل

أشار معهد «ستراتفور» الاستخباري الأميركي إلى «مأزق استخباري تعاني منه «إسرائيل» تجاه غزة برز بشكل واضح، من خلال فشل الحملة العسكرية في إيقاف قصف الصواريخ»، لافتاً أن «المقاومة زادت من الصواريخ كمّاً ونوعاً»، مضيفاً أن «مدى المأزق نفسه ينسحب على الحملة البرية، إذ أن مدى تمددها في غزة مرتبط بكمية المعلومات الاستخبارية في حوزة الجيش الإسرائيلي، أي هجوم بري سيخدم فصائل المقاومة».

وبحسب معهد «ستراتفور» أيضاً فإنه «سيكون ممكناً لها تفعيل العمليات الاستشهادية، وتجريب العبوات المجهزة ضد الدبابات، بالإضافة إلى ارتفاع احتمال خطف الجنود». وأشار المعهد إلى أن «التجارب البرية في السنوات الأخيرة ليست مطمئنة للجيش «الإسرائيلي» لأن صور تدمير دبابات «الميركافا» من الجيل الرابع مازالت حاضرة بقوة في الذهن «الإسرائيلي»، حيث استخدم «حزب الله» في حرب تموز 2006 صواريخ الكورنيت التي تمتلك المقاومة الفلسطينية منها – بحسب مصادر– مخزوناً وفيراً يكفي لضرب أي هجوم بري «إسرائيلي» وإيقافه».

«واشنطن بوست»: التصعيد «الإسرائيلي» لم يحدث بسبب فشل مفاوضات «السلام»

قالت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية: إنه «مع دخول «إسرائيل» وحماس جولة جديدة من العنف في الصراع بينهما الذي يبدو أن لا نهاية له، فإن هناك خمسة تحليلات خاطئة في حاجة إلى تصحيح، أولها أن فشل جهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري في عملية «السلام» هو الذي أدى إلى الأزمة الحالية». وأضافت: «إن اختطاف وقتل الشبان «الإسرائيليين» الثلاثة وما أعقبه من اختطاف صبي فلسطيني وتعذيبه وقتله لم يكن له علاقة بكيري والصعود والهبوط في عملية السلام. فقد فشل كيري لأن كلاً من رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يستطيعا إيجاد أرضية مشتركة للتفاوض على القضايا الكبرى مثل القدس واللاجئين».

وأوضحت «واشنطن بوست»: «وحتى لو نجح كيري في جهوده، لربما سعى المتطرفون إلى إفشال الاتفاق». وذكرت أن «حماس نفذت أربعة هجمات انتحارية عام 1996 قتل فيها عشرات «الإسرائيليين» في غضون تسعة أيام في محاولة لضمان عدم استمرار اتفاق أوسلو، بعدما قتل متطرف يهودي رئيس الوزراء «الإسرائيلي» إسحاق رابين».

أما الخطأ الثاني الذي تحدثت عنه الصحيفة فهو: «أن هناك حلاً عسكرياً لأزمة غزة». وقالت: «إن بعض حلفاء نتنياهو يعتقدون أن الجيش «الإسرائيلي» يجب أن يحتل غزة مجدداً ويدمر حماس، لكن أغلب الفلسطينيين و«الإسرائيليين» لا يرون أن هذا هو حل. وأي صراع بين «إسرائيل» وحماس لا يمكن حله بقوه السلاح».

وأشارت الصحيفة إلى أن «آخر تصعيدين حدثا عام 2008 و2012، الأول انتهى بإعلان «إسرائيل» وقف إطلاق النار من جانبها، والثاني انتهى بوساطة مصرية». وأكدت أن «إسرائيل» ليست مستعدة لدفع الثمن السياسي والاقتصادي لإعادة احتلال غزة أو تدخل عسكري كبير فيها لتدمير حماس».

واعتبرت الصحيفة أن الخطأ الثالث الذي تأكد عدم صحته «هو ما يقال عن أننا على وشك أن نشهد انتفاضة ثالثة»، وقالت: «إن الرأي العام الفلسطيني عانى من الانتفاضة الثانية التي استمرت من عام 2000 إلى 2004 وأسفرت عن كارثة سياسية واقتصادية، ولا يريد أن يخوضها مجدداً. وكان استطلاع حديث للرأي قد أشار إلى الفلسطينيين يركزون على المخاوف الاقتصادية أكثر من بدء انتفاضة أخرى».

والخطأ الرابع الذي تناولته الصحيفة هو ما يقال عن رغبة نتنياهو في ضرب غزة، وقالت: «إن نتنياهو لا يريد تصعيداً حتى وإن كان يريد أن يوجه ضربة لحماس. وحتى الآن، وعلى رغم عدد المدنيين الذين سقطوا في غزة، فإن العملية «الإسرائيلية» تظل محدودة ليست مثل الحرب «الإسرائيلية» على لبنان أو عملية الرصاص المصبوب عام 2009. وربما تؤدي صواريخ حماس المطورة إلى صراع أكبر، لكن لن يكون السبب هو رغبة نتنياهو في ذلك».

وأخيراً، أكدت «واشنطن بوست» أن «الولايات المتحدة لا تستطيع إنهاء الأزمة». وقالت: إنه «طالما أن مصر وتركيا ليستا مستعدتين لمحاولة إخضاع حماس، والأخيرة ليست مستعدة لفعل ذلك، فلن يكون للرئيس الأميركي أو وزير خارجيته نفوذاً كبيراً على «إسرائيل»».

ترجمة: غسان محمد

ازدياد القناعة في دوائر صنع القرار «الإسرائيلي» باستحالة الحسم العسكري ضد المقاومة

■ أنطوان شلحت

على رغم أن قباطنة المؤسستين السياسية والأمنية في «إسرائيل» أعلنوا منذ بداية الحرب العدوانية الحالية على قطاع غزة أنها ستستمر طويلاً وستشهد توسيعاً وتكثيفاً، وأن جميع الخيارات مدرجة في جدول الأعمال بما في ذلك وفي المقدمة تنفيذ عملية اجتياح برية، إلاّ إن الوقائع المتراكمة تتيح إمكان استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. ازدياد المؤشرات إلى رسوخ قناعة لدى معظم أصحاب القرار «الإسرائيلي» باستحالة تحقيق حسم عسكري ضد المقاومة.

ولا نبالغ إذ نقول إنه وفقاً لهذه المؤشرات تدرك المؤسستان السياسية والأمنية في «إسرائيل» مسبقاً استحالة تحقيق حسم، ولذا حددتا للحرب «هدفاً متواضعاً»، هو إعادة الهدوء إلى الجنوب، ووقف إطلاق الصواريخ. ونفترض أن ذلك جاء نتيجة استخلاص دروس الماضي من حروب شبيهة بما في ذلك ضد القطاع.

صحيح أن كانت هناك أصوات دعت إلى الحسم العسكري، على غرار وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان الذي طلب في اجتماعات المجلس الوزاري «الإسرائيلي» المصغر للشؤون السياسية– الأمنية التصرّف هذه المرّة على نحو مغاير، وحثّ على اقتحام غزة براً وتحقيق حسم، محذراً الوزراء من أن الثمن الذي يمكن أن تدفعه «إسرائيل» في المستقبل عندما يصبح في حيازة حركة حماس عشرات ألوف الصواريخ طويلة المدى سيكون باهظاً أكثر من الثمن الذي قد تدفعه الآن وفي حيازتها 3 آلاف صاروخ كهذا. إلا أن ليبرمان ما زال– بحسب وسائل الإعلام «الإسرائيلية»– يعبّر عن موقف الأقلية في الحكومة في حين أن الغالبية تسعى إلى تحقيق الردع لا الحسم.

2. إن ما يؤكد أيضاً أن هذه الحرب تسعى إلى تحقيق ردع، إعلان قيادة الجيش «الإسرائيلي» بعد البدء بشنّها، أنها أعدّت عملية تتصاعد بالتدريج وفقاً للتطورات في الميدان، وذلك لاعتقاد هذه القيادة أن المقاومة ستقبل بالتهدئة، فلن تضطرها بالتالي للانتقال إلى مرحلة أخرى.

في موازاة ذلك جرى التلميح إلى أن حركة «حماس» تواجه في الوقت الحالي ضائقات اقتصادية وداخلية وسياسية الأمر الذي دفعها إلى تصعيد إطلاق الصواريخ باتجاه الأراضي «الإسرائيلية»، ولا تلبث أن تخنع لتهدئة جديدة غير مشروطة. لكن ما يتبين حتى الآن ليس فقط أن هذه الحركة لم تتخل عن شروطها للعودة إلى تفاهمات ما بعد عملية «عمود السحاب» (عام 2012)– وفي مقدمها شرط إطلاق «إسرائيل» سراح الأسرى المحررين في «صفقة جلعاد شاليط» الذين اعتقلتهم بعد خطف ومقتل المستوطنين الثلاثة من غوش عتسيون– وإنما أيضاً أن لديها مفاجآت مثل الصاروخ الذي وصل إلى الخضيرة على بعد 120 كيلومتراً من قطاع غزة، ولم تكن «إسرائيل» على علم بحيازتها له، كما نُشر في الإعلام «الإسرائيلي».

3 ـ من الملفت أنه منذ أول أيام الحرب على غزة تكرّر في الإعلام «الإسرائيلي» نمط الأداء الذي يتصدّر المشهد إبان أي حرب أو عملية عسكرية تخوضها «إسرائيل». يؤثر معظم الصحافيين والمحللين «الإسرائيليين» أن يبقوا في المناطق التي يغمرها الضوء وألا يبحثوا عن الخفايا الموجودة في العتمة.

وما عدا استثناءات قليلة، فإن وسائل الإعلام «الإسرائيلية» اعتمدت خطاباً واحداً – هو الخطاب الحربيّ – ولم يكن لديها أدنى استعداد لسماع أصوات أخرى تتناقض مع هذا الخطاب. واتسم أداء وسائل الإعلام هذه بتغييب الجانب المدنيّ المتعلق بالطرف الآخر الفلسطيني، إذ أن قصص المعاناة لدى السكان المدنيين الفلسطينيين لا تجد لها حتى الآن موطئ قدم على الشاشة الصغيرة وكذلك ضمن تقارير الصحافة المكتوبة والمسموعة.

4 ـ غسل رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو يديه مسبقاً من أي جرائم حرب يمكن أن ترتكب ضد المدنيين، وحمّل المقاومة الفلسطينية مسؤولية سقوط ضحايا من المدنيين بذريعة أنها تختبئ عمداً وراء ظهورهم.

هنا مجال كي نعيد إلى الأذهان أن اللهجة التي يخاطب بها نتنياهو العالم عموماً ودول الشرق العربي خصوصاً، تنطوي على قدر كبير من الاستعلاء والتكبّر. وهي لهجة مدجّجة بفاعلية قوى «إسرائيلية» في القاع، أضحت العنصرية والفاشية دينها وديدنها.

وكان عالم الاجتماع «الإسرائيلي» النقدي باروخ كيمرلينغ قد لفت قبل وفاته بأعوام، وفي معرض تلخيص نتائج الانتخابات «الإسرائيلية» العامة عام 2006، إلى أن غالبية اليهود «الإسرائيليين»– بيمينيين ويساريين، صقوراً وحمائم– تفضّل أن تستفيق صبيحة ذات يوم صافٍ وتكتشف أن الفلسطينيين قد اختفوا أو تبخّروا بطريقة عجيبة، وأن كل هذا الصراع، وحقيقة وجود عرب بين ظهرانيها ومن حولها وفي أي مكان، كان مجرّد كابوس ليس أكثر، أو كان حلماً سيئاً وتبدّد.

وأشار أيضاً إلى أن عقب فشل محادثات «كامب ديفيد» (عام 2000) وإعلان أن «لا شريك» الذي أطلقه رئيس الحكومة «الإسرائيلية» الأسبق إيهود باراك، فإن موضوعاً واحداً ظل طاغياً على الأجندة العامة لمعظم الناخبين «الإسرائيليين»، هو كيف يمكن التخلّص من العرب، أو على الأقل كيف يمكن التخلّص من غالبيتهم؟ وتنبأ بأن يظل طاغياً على هذه الأجندة وقتاً طويلاً.

ولدى سؤاله عن توقعاته بالنسبة إلى ما سيلي انتخابات 2006، قال إن الخيارين الرئيسيين في نظر قطاعات واسعة من الجمهور اليهودي لمواجهة ما أسماه «تصعيد الصراع القومي– الإثني» هما: الترانسفير والجدران.

في ضوء آخر الوقائع، يمكن القول إننا نشهد الآن تحقق نبوءة كيمرلينغ هذه بكيفية ما. وبخصوص الترانسفير وقبل تصريحات ليبرمان الأخيرة في هذا الشأن، سبق أن أشير في بداية العام الحالي إلى أنه في مناسبة الحديث عن اتفاق نهائي بين «إسرائيل» والفلسطينيين بالتزامن مع آخر جولة مفاوضات بين الجانبين، طُرحت مرة أخرى فكرة نقل مناطق من المثلث العربي في «إسرائيل» إلى سيادة الدولة الفلسطينية التي ستُقام.

ووفقاً لصحيفة «معاريف» فإن الحكومة «الإسرائيلية» قدمت إلى الولايات المتحدة اقتراحاً يقضي بتسليم الفلسطينيين في إطار اتفاق تبادل أراض جزءاً من منطقة المثلث يسكن فيه نحو 300 ألف مواطن عربي في مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى «إسرائيل».

أمّا بالنسبة إلى الجدران، فتكفي مراجعة الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة نتنياهو في الندوة التي عقدها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب حول «خيارات «إسرائيل» الراهنة» يوم 29 حزيران الفائت، وطرح فيه «عقيدته الاستراتيجية» المحدثة.

طبقاً لهذه العقيدة، فإن التحدي الأمني القومي «الإسرائيلي» الأول بحسب نتنياهو هو تحصين الحدود والدفاع عنها، عن طريق بناء جدار أمني في الشرق عند منطقة الحدود مع الأردن، إلى جانب الجدار الموجود في هضبة الجولان وذلك الموجود في شبه جزيرة سيناء. ويضاف إلى ذلك وجود عسكري طويل الأمد على نهر الأردن والمحافظة على استقلالية «إسرائيل» العسكرية.

في ضوء ما تقدّم يُطرح السؤال: هل ثمة خطط جهنمية في الأدراج «الإسرائيلية» لتحقيق أمنية تبخّر غالبية الفلسطينيين؟